

## دلالة تحويل اللازم متعدياً والمتعدى لازماً في القرآن الكريم.

الباحث/ أحمد محمد محمد سليمان مرسى

## الملخص:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: - ويتضمن البحث ثلاثة مباحث وخاتمة: - فأما المبحث الأول: فتعريف الفعل اللازم والفعل المتعدى. وأما المبحث الثاني: فتحويل الفعل اللازم إلى متعدٍ في القرآن الكريم. وأما المبحث الثالث: فتحويل الفعل المتعدى إلى لازم في القرآن الكريم. وأما الخاتمة: فنتائج البحث، وثبتُ بالمصادر والمراجع.

## Summary

Praise be to Allah, and peace and blessings be upon the most noble prophets and messengers, our master Muhammad, and upon his whole family and companions, and after: The research includes three topics and a conclusion As for the first topic: defining the necessary verb and the infringing verb, As for the second topic: converting the necessary verb to transitive in the Holy Quran, As for the third topic: converting the infringing verb into a necessity in the Holy Quran. As for the conclusion: the research results are proven by sources and references

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: - هذا بحث بعنوان: - دلالة تحويل اللازم متعدياً والمتعدى لازماً في القرآن الكريم.

وهو جزء من رسالة الدكتوراه بعنوان (الأفعال المتحوّلة بين الدلالة الأصلية والفرعية في القرآن الكريم) تحت إشراف الأستاذ الدكتور/حسن محمد نور والأستاذ الدكتور المساعد/ تامر سعد إبراهيم.

### تمهيد: عن اللزوم والتعدى للفعل .

**الفعل اللازم :** هو الفعل الذي يكتفى بفاعله ولا يحتاج إلى مفعول به .  
 عبر سيبويه عن الفعل اللازم بـ " الفعل الذي لا يتعداه فعله كقولك " ذهب زيد و جلس عمرو"<sup>١</sup> . و عبر عنه المبرد بـ " الفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة حتى لا يكون فيه مضمرّاً و لا مظهرّاً و ذلك نحو قولك " تكلم زيد و قعد عمر و جلس خالد " و ما أشبهه من الأفعال غير المتعدية و لا يكون مثل هذا في الفاعل "<sup>٢</sup> . و هذا يدل على أن المفعول به فضلة يمكن الاستغناء عنه و لا يمكن الاستغناء عن الفاعل . وأطلق عليه ابن السراج الفعل غير المتعدي و الذي لا يلاقي شيئاً " فأما الفعل الذي هو غير المتعدي فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو " قام و أحمر و طال " إذا أردت به ضد قصر خاصة و أن أردت به معنى علا كان متعدياً و الأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته و هيئة له أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبه بشيء خارج عنها . فأما الذي هو خلقه فنحو: اسودّ واحمرّ واعورّ واشهبّ و طال وما أشبه ذلك و أما حركة الجسم بغير ملاقاته لشيء آخر فنحو " قام و قعد و سار و غار " ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم و هيئته في ذاته ، فإن قال قائل : فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان و أن تكون فيه ؟ قيل : هذا لا بد منه لكل فعل ، و المتعدي و غير المتعدي في هذا سواء ، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما يصنع ليدل على المصدر و الزمان . و أما أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو " كرم و ظرف و فكر و غضب و خبر و بطر و ملح و حسن و سمح و ما أشبه ذلك " <sup>٣</sup> . فلعلّه أوّل من ذكر معنى الفعل اللازم بإثباته الفعل الذي لا يلاقي شيئاً ولا يؤثّر فيه . و قصد بـ " الذي لم يلاق مصدره مفعولاً " أي لم يلاق حدثه الذي جرى فيه لا يلاقي مفعولاً . و هو أوّل من قسم الفعل اللازم على ثلاثة أقسام : ما كان خلقة ، و ما كان حركة للجسم و هيئة له ، و ما كان فعلاً من أفعال الحواس . و عبر عنه الفارسي ( غير المتعدي ) " فالأفعال التي لا تتعدى لا تبني للمفعول به و ذلك نحو " ذهب و جلس و قام و نام " أي ما لا ينصب مفعولاً به "<sup>٤</sup> . و عبّر عنه ابن فارس بـ : " الفعل اللازم " <sup>٥</sup> و عبّر عنه غيره من النحاة بـ : " الفعل القاصر و غير الواقع و غير المجاوز " <sup>٦</sup> و عبّر عنه ابن برهان بقوله : " هو ما لم ينبيء لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل " <sup>٧</sup> قال ابن يعيش : " هو ما لا يفتقر

وجوده إلى محلّ غير الفاعل " <sup>٨</sup> و قال الإشبيلي: " هو ما لا يطلب بعد فاعله محلاً يقع به " وعرفه الحريري بأته: " ما لا يتجاوز الفاعل " <sup>٩</sup>، وأفضل منهما قول ابن الخشاب هو " ما لزم الفاعل ولم يتجاوز إلى مفعول به " <sup>١١</sup> وعرفه ابن الحاجب بأته: " ما لا يتوقف تعقله على متعلق ، أو ما لا يتوقف فهمه على متعلق، أي: على أمر غير الفاعل، يتعلّق به الفعل " <sup>١٢</sup> وعرفه ابن عصفور بأته: ما لا يبيّن منه اسم مفعول " <sup>١٣</sup> و قال ابن مالك " الفعل الذي يصلح أن يصاغ اسم مفعول تام يسمى متعدياً ومجاوزاً و واقعاً ... و لو صيغ من اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي لازماً و قد يقال فيه متعد بحرف جر ، وأضاف ابن مالك قيداً لهذا الحدّ، فقال: الفعل اللازم ما لا يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام " <sup>١٤</sup> . " واحترز بذلك من نحو ذَهَلْ و طَمِعْ؛ إذ يصاغ من كلٍّ منهما اسم مفعول، فيقال: مذهبول عنه ومطموع فيه، لكنّه غير تام؛ لافتقاره إلى حرف الجرّ " <sup>١٥</sup> و لابن مالك تعريف آخر للفعل اللازم ذكره في ألفيته بقوله:

علامة الفعل المتعدى أن تصل (ها) غير مصدر به نحو عمِلْ

ولازم غير المتعدى و حتم لزوم أفعال السجيا كنهم

ومنه يفهم أنّ الفعل اللازم هو: " ما لا يصحّ اتصال ضمير غير المصدر به "، نحو: خرج، فإنه لا يقال: زيدٌ خرجه عمرو، بخلاف الفعل المتعدى، نحو: ضرب، فإنه يصحّ فيه ذلك، فيقال: زيدٌ ضربه عمرو، وقد " احترز ب: (هاء) غير المصدر عن هاء المصدر؛ فإنّها تتصل بالمتعدى واللازم " <sup>١٦</sup>.

**الفعل المتعدى:** - هو الفعل الذي لا يكتفى بفاعله وإنما يحتاج إلى مفعول به.

قبل أن يستقرّ استعمال لفظ (المتعدى) عنواناً للمعنى الاصطلاحي النحوي، مر بعدة تسميات فقد عبّر سيبويه والمبرد عنه ب: " الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول " <sup>١٧</sup> واستعمل المبرد أيضاً عنوان (المتعدى) <sup>١٨</sup> واستعمل الفراء وابن خالويه عنوان ( الواقع ) <sup>١٩</sup> واستعمل ابن السراج عنوان ( المتعدى ) <sup>٢٠</sup> وعنوان ( الواصل ) <sup>٢١</sup> واستعمل بعض النحاة عنوان (المجاوز) <sup>٢٢</sup>. ولعلّ أوّل من عبّر المتعدى هو ابن السراج بقوله: إنّه الفعل الذي " يلاقي شيئاً ويؤثر فيه " <sup>٢٣</sup>. ثمّ عرفه أبو علي الفارسي بأته: " ما نصب مفعولاً به " <sup>٢٤</sup>. ومما قيل في شرحه: " أنّ الذي يقال فيه متعدّ بإطلاق هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدى إليه شيان: أن يكون منصوباً، وأن يكون مفعولاً به، فإن كان منصوباً ولم يكن مفعولاً به، نحو: قام زيدٌ قياماً... لم يقل فيه متعدّ بإطلاق ولكن بتقييد، فيقال: متعدّ إلى المصدر... وكذلك إذا كان الاسم المتعدى إليه

مفعولاً ولم يكن منصوباً نحو: مررت بزيد... لم يقل فيه متعدياً بإطلاق ولكن يقال فيه متعدياً بتقييد فيقال: متعدياً بحرف جرّ "٢٥".

وإنما قيد المفعول بأنه مفعول به لإخراج بقية المفاعيل؛ فإنها تنتصب بكلّ من المتعدي واللازم، فلا يكون انتصابها بالفعل دليلاً على تعديها. وعرفه ابن الخشاب بأنه: " ما تجاوز الفاعل إلى المفعول به "٢٦ مصرحاً بأنه يريد بذلك تعريف الفعل المتعدي بنفسه (بلا واسطة)؛ لئلا يشكل عليه بأنّ الأفعال اللازمة تتجاوز فاعلها إلى المفعول به بواسطة الحرف.

وعرفه الزمخشري بقوله: الفعل " المتعدي ما كان له مفعول به "٢٧ مستغنياً عن تقييد الفعل بكونه متعدياً بنفسه؛ بكون ما يقال فيه متعدياً بإطلاق هو خصوص المتعدي بنفسه، وهذا كافٍ في دفع الإشكال عن تعريفه بشموله الأفعال اللازمة التي تتجاوز الفاعل إلى المفعول به بواسطة الحرف. وعرفه ابن عقيل بأنه الفعل " الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف الجرّ "٢٨، محترزاً بعبارة " بغير حرف الجرّ " من دخول ما يتعدي من الأفعال اللازمة إلى المفعول بواسطة الحرف، نحو: ذهب به، وغضب عليه. وقال الشلوبين في تعريفه: " المتعدي ما نصب مفعولاً به، أو اقتضاه بواسطة إلا أنّ ما نصب مفعولاً به يقال فيه: متعدياً مطلقاً، وما اقتضاه بواسطة لا يقال فيه: متعدياً مطلقاً، وإنما يقال فيه مقيداً، فيقال: متعدياً بحرف جرّ "٢٩. ويلاحظ عليه: أنّ كلامه ظاهر في قسمة المتعدي إلى متعدياً بنفسه ومتعدياً بواسطة، وهذا مخالف لما استقرّ عليه رأي النحاة من أنّ المتعدي بإطلاق يختصّ بما نصب المفعول به بنفسه وبلا واسطة. وعرفه ابن برهان العكبري بأنه: " ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل "٣٠ وتابعه عليه ابن يعيش وابن أبي الربيع الأشبيلي مع اختلاف في العبارة، إذ قال الأوّل: إنّه " ما يفتقر وجوده إلى محلّ غير الفاعل "٣١، وقال الثاني: " ما يطلب بعد فاعله محلاً يقع به "٣٢ وعرفه ابن الحاجب بأنه: " الذي لا يعقل إلاّ بمتعلّق "٣٣، أو " ما توقّف فهمه على متعلّق، أي: على أمر غير الفاعل... فإنّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعل... لكنّ نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور... ولا يقال في الاصطلاح: إنّه متعلّق به، فإنّ التعلّق: نسبة الفعل إلى غير الفاعل... ك (ضرب)؛ فإنّ فهمه موقوف على تعقلّ المضروب... بخلاف الزمان والمكان والغاية... فإنّ مفهوم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن "٣٤ وعرفه ابن عصفور بعلامته، فقال: " هو ما يصلح أن يبنى منه اسم مفعول، ويصلح السؤال عنه بأيّ شيء وقع "٣٥ وكذلك فعل ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، إذ قال: هو ما اقتضى اسماً مصوغاً له باطراد اسم مفعول تام "٣٦.

دلالة تحويل اللازم متعدياً والمتعدى لازماً في القرآن الكريم.

أولاً: تحويل اللازم إلى متعد في القرآن الكريم :

يتعدى الفعل اللازم بالطرق التالية :

- ١- بالهمزة : نحو : خرج زيد .. نقول : أخرجت زيدا
- ٢- بالتضعيف : نحو : دخل زيد .. نقول : دخلت زيدا .. بتشديد الحاء
- ٣- بإضافة ألف المفاعلة : نحو : جلس زيد ... نقول : جالست زيداً.
- ٤- زيادة الهمزة والسين والتاء : نحو : خرج الماء من البئر .. نقول : استخرجت الماء من البئر
- ٥- بالتضمين : وهو أن تضمن فعلاً لازماً معنى فعل متعد : نحو قوله تعالى : (ولاتعزموا عقدة النكاح) تعدى الفعل (عزم) وهو في الأصل لازم لأنه جاء بمعنى : تنووا .. أي لاتنوا عقدة النكاح
- ٦- بحذف حرف الجر : نحو : مررت بالديار .. نقول : مررت الديار على حد قول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا .... كلامكم علي إذا حرام

٧- ويتعدى بحرف الجر نحو : ذهبت بعلي ..

"قوله تعالى: وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ"<sup>٣٧</sup>

قوله تعالى(سفه نفسه) دلالة (سفه) ضُمن معنى خاف أو امتهن أو أهلك أو جهل .  
 إن الفعل سفه هو في أصله لازم والشاهد على ذلك قول أبي تمام :  
**وَإِحْلَمَ وَإِنْ سَفِهَ الْجَلِيسُ وَقُلْ لَهُ حُسْنُ الْمَقَالِ إِذَا أَتَاكَ بِهِجْرِهِ**  
 ولكنه في الآية ضُمن معنى جهل فتعدى تعديته وكأنه أراد أن يقول لإلّا من سفه نفسه.  
 وكان الأصل أنه سفه نفساً فكلمة نفساً كانت تمييزاً ولكن عندما عُرفت صارت مفعولاً به من باب التضمين . إن السفاهة مع المهانة دليل على شدة ظلم الإنسان لنفسه بالرغبة عن ملة سيدنا إبراهيم عليه السلام. قال أبو حيان والزحشرى والجمل والزجاج : (نفسه) تمييز عند الكوفيين أو شبه مفعول به أو مفعول به، لأن سفه يتعدى بنفسه أو ضُمن معنى (جهل) أو على إسقاط حرف الجر والصحيح أن (سفه) على الكسر يتعدى بنفسه كما حكاها المبرد وثلعب، وأما

على الضم (سفه) فلازم. وذكر العز<sup>٣٨</sup>: ضمن (سفه) معنى (جهل) وذكر الزمخشري<sup>٣٩</sup>: وقيل: انتصاب النفس على التمييز نحو غبن رأيه وألم رأسه. وقيل معناه سفه في نفسه فحذف الجار كقولهم: زيد ظني مقيم. أي في ظني مقيم والوجه هو الأول. وذكر أبو حيان<sup>٤٠</sup>: وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين وهو الفراء، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم أو مفعول به، إما لكونه سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى، أي (جهل) وهو قول الزجاج وابن جني، أو (أهلك) وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر وهو قول بعض البصريين، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه حكاة مكى، أما التمييز فلا يجيزه البصريون لأنه معرفة وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة وأما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز بالفعل أن تقول: زيد حسن الوجه. ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه، وأما إسقاط حرف الجر وأصله من سفه في نفسه، فلا ينقاس، وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره لأن ثعلباً والمبرد حكياه: أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه. وذكر الألويسي<sup>٤١</sup>: نفسه مفعول به، وأما سفه بالضم فلازم، ويشهد له ما جاء في الحديث: قال صلى الله عليه وسلم: (الكبر أن تسفه الحق وتغتمط الناس). وقيل إنه لازم أيضاً وتعدى المفعول لتضمنه معنى ما يتعدى إليه أي (جهل نفسه) لخفة عقله وعدم تفكره، أو قيل: أن النصب بنزع الخافض أي في نفسه فلا ينافي اللزوم. أ.هـ. قال الزجاج<sup>٤٢</sup>: القول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل فالمعنى جهل نفسه أي لم يفكر في نفسه، فوضع سفه في موضع جهل وعُدِي كما عدي. وفي الحديث الثابت المرفوع: حين سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكبر فقال: (الكبر من سفه الحق)<sup>٤٣</sup>، أي جهل الحق فلا يراه حقاً.

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْتُمْ سَتَدَكُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَئِنْ تَوَاعَدْتُمْ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرُضُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ<sup>٤٤</sup>

١. إن الفعل عزم فعل لازم والشاهد قوله تعالى طاعةً وقولاً معروفاً فإذا عزم الأمر فلو

صدقوا الله لكان خيراً لهم<sup>٤٥</sup> ولكن الفعل ضمن معنى تنووا وهو يحتاج إلى مفعول به . لا تعزموا على عقدة النكاح: أي تنووها . بل قال: لا تعزموا عقدة: أي (تظهروها وتباشروها وتحققوها)، النية التي في القلب خافية لا حرج على صاحبها فيها ولا معها ،

وإنما الحرج وإنما المنهى عنه أن تظهر على السطح بصورة عزيمة تنشئ العقد . وذكر الزمخشري<sup>٤٦</sup> : ولا تعزموا عقدة النكاح من عزم الأمر وعزم عليه<sup>٤٧</sup> وذكر العزم مبالغة في النهي عن عقد النكاح في العدة لأن العزم على الفعل يتقدمه، فإذا نهي عنه كان عن الفعل أشد وأحسى . وقال أبو حيان<sup>٤٨</sup> : يتضمن تعزم معنى ما يتعدى بنفسه أى تنوا أو تصححوا أو تباشروا، وقيل : انتصب على المصدر . ومعنى تعزموا : تعقدوا ، وقيل انتصب على إسقاط (على) وعقدة النكاح ما تتوقف عليه صحة النكاح على اختلاف العلماء في ذلك ، ولذلك قال ابن عطية : عزم العقدة : عقدها بالأشهاد والولى، وبلوغ والكتاب أجله : انقضاء العدة وهذا النهي معناه التحريم فلو عقد عليها في العدة فسخ الحاكم النكاح . قال القرطبي<sup>٤٩</sup> : والمعنى لا تعزموا على عقدة النكاح في زمان العدة . قال النحاس : ويجوز أن يكون : ولا تعقدوا عقدة النكاح لأن معنى تعزموا وتعقدوا واحد . حرم عقد النكاح أثناء العدة وأباح التعريض . وقال البروسوى<sup>٥٠</sup> : ولا تعزموا عقدة النكاح : لا تقصدوا قصدا جازما عقد (عقدة النكاح) وفي النهي عن مقدمة الشيء نهي عن الشيء على وجه أبلغ . وقيل : المعنى لا تقطعوا ولا تبرموا عقدة النكاح ويكون النهي عن نفس الفعل لا عن قصده .

قَالَ فِيمَا أَعُوذُ بِتِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (١٦) ثُمَّ لَا تَيَسَّنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ<sup>٥١</sup>

إن الفعل لأقعدن ضُمن معنى لألزمين وهو فعل متعد فتعدى تعديته . وأرى أن أبلّس أخذ العهد على نفسه بأن يغوي ذرية آدم عليه السلام ومن كان سببا في طرده من الجنة فقال : لأقعدن لهم صراطك المستقيم . وصراط الله المستقيم معناه الإسلام . والقعود يتضمن (الإلزام والرصد والتنكير والتشويه) يأتيهم من أيديهم ومن خلفهم وعن أيمنهم وعن شمائلهم . تنوعت الأساليب واختلقت الصور ليأخذ أبناء آدم حذرهم من عدوهم . ذكر أبو حيان<sup>٥٢</sup> : الأولى أن يتضمن أقعدن معنى فعل متعد (لألزمين) بقعودي صراطك المستقيم . وذكر القرطبي<sup>٥٣</sup> : لأقعدن لهم بالصد عنه وتزيين الباطل له . حتى يهلكوا كما هلك ، أو يضلوا كما ضل ، أو يخيبوا كما خيب ؛ حسب ما تقدم من المعاني الثلاثة في أعوذتي . والصراط المستقيم

هو الطريق الموصل إلى الجنة . و صراطك منصوب على حذف " على " أو " في " من قوله :  
صراطك المستقيم ؛ كما حكى سيبويه " ضرب زيد الظهر والبطن " . وأنشد :

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسَلُ مِثْنَهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقال الزركشي<sup>٤</sup> : أقعدن يجب تضمينه فعلاً متعدياً : ألزمن لك (أملكن).

وروى الشوكاني<sup>٥</sup> : أقعدن لهم : لأجهدن في إغوائهم حتى يفسدوا.

وحكى أبو السعود<sup>٦</sup> : لأقعدن لآدم وذريته ترصدا لهم كما يقعد القطاع للقطع على

السابلة

### ثانياً : جعل المتعدى لازماً:

أن يعامل المتعدى معاملة فعل آخر لازم فلا ينصب مفعولاً به بل يتعدى بحرف جر  
للتقارب في المعنى . ويصير المتعدى لازماً بالطرق التالية :

١- التضمين : أي تضمن فعلاً متعدياً معنى فعل لازم كما في قوله تعالى : ( فليحذر  
الذين يخالفون عن أمره ... ) .. الفعل : يخالف في الأصل متعد لكنه هنا لما تضمن معنى فعل  
لازم لم يتعد ومعناه هنا : يخرجون أو ينحرفون ..

٢- تحويل الفعل المتعدى إلى (فعل) بضم العين لقصد التعجب والمبالغة .. نقول :  
ضرب زيد عمراً .. نحول الفعل (ضرب) إلى (فعل) بضم العين فيصير : ضرب زيد . أي ما  
أضربه . كما نقول : كرم زيد .. أي ما أكرمه

٣- صيرورته مطاوعاً : كقولنا : كسرتة فانكسر ودفعتة فاندفع وشجعتة فتشجع

٤- ضعف العامل بتأخره كما في قوله تعالى : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ) .. لما تأخر  
الفعل (تعبرون) عن معموله (الرؤيا) صار لازماً ولم ينصبه ..

وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ يَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا<sup>٧</sup>

عدا : فعل متعد يقال : عداه إذا جاوزه ومنه قولهم : عدا طوره . وتعدى بعن لتضمنه  
معنى نبا وعلا . لعل تضمين (تعدو) معنى (تسهو أو تغفل) أكشف في تشخيص العلة من سواه  
لأن تحول الاهتمام عنهم إلى مظاهر الحياة الدنيا وزينتها فذلك هو الفشل . لم يقل ولا تعدهم  
عينك أولاً لعل عينك عنهم وارتكب التضمين ليعطى الكلام مجموع معنيه وذلك أقوى من إعطاء  
معنى فذ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تفتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم.

قال الزمخشري<sup>٥٨</sup> : نبت عنه عينه وعلت عنه : إذا اقتحمته ولم تعلق به . فإن قلت : فأى غرض في هذا التضمين وهلا قيل : ولا تعدهم عينك ؟ قلت : الغرض فيه إعطاء مجموع المعنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ .

وقال أبوحيان<sup>٥٩</sup> والزمخشري<sup>٦٠</sup> : ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم ونحوه قوله تعالى وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا<sup>٦١</sup> أى لا تضموها إليها آكلين . وقال ابن كثير<sup>٦٢</sup> : قال ابن عباس : ولا تجاوزهم إلى غيرهم يعنى تطلب بدلهم أصحاب الشرف والثروة . وقال الألوسى<sup>٦٣</sup> : قيل إن (عدا) حقيقة معناه (تجاوز) كما صرح الراغب . والتجاوز لا يتعدى بعن إلا إذا كان بمعنى العفو كما صرحوا به أيضا وهو هنا غير مراد فلا بد من تضمين (عدا) معنى (نبا وعلا) في قولك : نبت عنه عينه ، وعلت عنه إذا اقتحمته ولم تعلق به وهو الذى ذهب إليه الزمخشري . وقال السهيلي<sup>٦٤</sup> : ولا تعد أى لا تجاوزهم عينك ولكنه أوصل إلى المفعول بعن حملا على المعنى لأنك إذا تجاوزت الشيء وتعديته فقد انصرفت عنه فحمل (لا تعد) على (تنصرف) أى ضمن لا تعد معنى لا تنصرف . وبهذا اللفظ فسره الفراء . ويقول ابن السمين في تفسيره الدر المصون : قوله : ولا تعد عينك فيه وجهان ، أحدهما : أن مفعوله محذوف ، تقديره : ولا تعد عينك النظر . والثاني : أنه ضمن معنى ما يتعدى ب "عن" . قال الزمخشري : " وإنما عدي ب "عن" لتضمين "عدا" معنى نبا وعلا في قولك : نبت عنه عينه ، وعلت عنه عينه ، إذا اقتحمته ولم تعلق به . فإن قلت : أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل : ولا تعدهم عينك ، أو : ولا تعلق عينك عنهم؟ قلت : الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ . ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تقتحمهم عينك متجاوزتين إلى غيرهم . ونحوه : ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ، أى : ولا تضموها إليها آكلين لها" . ورده الشيخ : بأن مذهب البصريين أن التضمين لا ينقاس ، وإنما يصار إليه عند الضرورة . فإذا أمكن الخروج عنه فلا يصار إليه . وقرأ الحسن " ولا تعد عينك" من أعدى رباعيا . وقرأ هو وعيسى والأعمش " ولا تعد" بالتشديد من عدى يعدي مضعفا ، عداه في الأولى بالهمزة وفي الثانية بالثقل ، كقول النابغة :

– فَعَدَّ عَمَّا تَرَىٰ إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ      وَ أَنْتُمْ الْقَتُودَ عَلَىٰ عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ<sup>٦٥</sup>

لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ مِنْكُمْ لَوْ آدَاءً فَلْيُحذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ<sup>٦٦</sup>

إن الفعل (خالف) يتعدى بنفسه ولكنه عندما تضمن معنى أعرض وصد تعدى تعديته. قال الراغب : المخالفة : أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله . أو هـ وخالف يتعدى بنفسه وبإلى<sup>٦٧</sup> وحين عدى بعن تضمن معنى صد أو أعرض . وإذا قال ابن عطية : (عن) هي لما عدا الشيء أن يقع خلافهم بعد أمره، كما تقول : كان المطر عن ريح . فقد قال أبو عبيدة والأخفش : (عن) زائدة نقل ذلك أبو حيان<sup>٦٨</sup> . وذكر الزركشي<sup>٦٩</sup> والعكبري<sup>٧٠</sup> : تضمن يخالفون معنى يميلون أو يعرضون أو يعدلون أو ينحرفون أو يزيغون . وقال الزمخشري<sup>٧١</sup> : يصدون وهم المنافقون فحذف المفعول لأن الغرض ذكر المخالف . وأما المخالف عنه : فهو الله أو رسوله والمعنى عن طاعته ودينه . وذكر الموزعي<sup>٧٢</sup> : أن (عن) بمعنى (بعد) . وقال الخليل وسيبويه<sup>٧٣</sup> : ليست بزائدة والمعنى يخالفون بعد أمره كما قال امرؤ القيس في معلقته :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا \*\*\* نَوْمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَبِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

وذكر الألويسي<sup>٧٤</sup> : أكثر استعمالها بدون (عن) فإذا ذكرت (عن) فعلى تضمين معنى الاعراض، وقيل : الخروج - يخرجون عن أمره - ونقل عن ابن الحاجب معنى التباعد والحيد أى يجيدون عن أمره بالمخالفة وهو أبلغ من يخالفون، وحذف المفعول لقبح حال المخالف وتعظيم أمر المخالف عنه . وذكر الجمل<sup>٧٥</sup> : و(عن) إما لتضمينه معنى الإعراض أو حمله على معنى يصدونه عن أمره دون المؤمنين . من : خالفه عن الأمر : إذا صد عنه . أو تكون (عن) زائدة . و "يخالفون" يتعدى بنفسه نحو: خالفت أمر زيد، و "إلى" نحو: خالفت إلى كذا، فكيف تعدى هذا بحرف المجاوزة؟ وفيه أوجه، أحدها: أنه ضمن معنى صد وأعرض أي: صد عن أمره وأعرض عنه مخالفاً له . والثاني: قال ابن عطية: "معناه يقع خلافهم بعد أمره، كما تقول: كان المطر عن ريح كذا، وعن لما عدا الشيء". الثالث: أنها مزيدة أي: يخالفون أمره، وإليه نحا الأخفش وأبو عبيدة، والزيادة خلاف الأصل . وقرئ "يخلفون" بالتشديد، ومفعوله محذوف أي: يخلفون أنفسهم<sup>٧٦</sup> . أقول : تعبير التسلسل يتمثل فيه الجبن عن المواجهة، وحقارة الشعور المرافق له في النفوس وأما (عن) بمعنى (بعد) فتحصيل حاصل، فهل تعد مخالفاً قبل إصدار الأوامر؟! وأما ما ارتضاه أبو عبيدة والأخفش من زيادة عن فقد عزب عنهما غرضه لدقته ولطفه، فلو أسقطنا الحرف لتجافى الفعل عن معناه وزال عنه أجمل ما فيه، ولن نعيد إليه ما كان له من الحسن واللطف حتى نرد عليه ما أسقطناه عنه . وقول الزمخشري : تضمن معنى (يصدون) وهم (المنافقون) فالسياق يدل على توجيه الخطاب لكل من كان حول رسول الله في الخندق من منافقين ومرجفين ومثبطين ومؤمنين فتخصيص العموم غير وارد . وما ذهب إليه ابن الحاجب في

تضمينه معنى (حاد)<sup>٧٧</sup> فقد كان في منتهى الفقاهاة في تصوير الحالة النفسية للنماذج البشرية رسول الله ، والتحذير الرهيب من الله أن تصيبهم فتنة في الدين أو الدنيا أو عذاب أليم في الآخرة، التحذير لا لمن خالف الأوامر، أو صد، وإلا لقال : يخالفون أمره. وإنما لمن حاد عنها، والحيدان أدنى درجات المخالفة عن المنهج الرباني والسنة المطهرة.

وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا<sup>٧٨</sup>

إن الفعل (أذاع) تضمن معنى (باح أو تحدث) فتعدى تعديته.

حكى الزخشي<sup>٧٩</sup>: في اجتماع الهمزة والباء على التعدية نظر لأنهما متعاقبتان وهو الذي اقتضى قوله: فعلوا الإذاعة، ليخرجها عن الباء المعاقبة للهمزة وهو أبلغ من أذاعوه. وقال القرطبي<sup>٨٠</sup>: أفشوه وأظهروه قبل أن يقفوا على حقيقته لكن ما فائدة الباء إن جاءت مزيدة؟! قيل: الباء زائدة .

نقل ذلك الجمل<sup>٨١</sup> والعكبري<sup>٨٢</sup>، ولفظ قيل يدل على التضعيف والتمريض. وقال الألويسي<sup>٨٣</sup>: أذاعوا به: أفشوه والباء مزيدة.

وقال النسفي<sup>٨٤</sup>: الباء مزيدة. وقال الجمل<sup>٨٥</sup>: قيل: ضمن أذاع: تحدث فعدها تعديته. قوله تعالى: أذاعوا به جواب "إذا"، وعين "أذاع" ياء لقولهم: ذاع الشيء يذيع، ويقال: أذاع الشيء أيضا بمعنى المجرد، ويكون متعديا بنفسه وبالباء، وعليه الآية الكريمة، وقيل: ضمن "أذاع" معنى "تحدث"، فعدها تعديته؛ أي: تحدثوا به مذيعين له. والإذاعة: الإشاعة، قال أبو الأسود:

– أذاعَ به في الناس حتى كأنه بعلبَاء نَارٌ أوقدت بِثُقُوبِ

والضمير في "به" يجوز أن يعود على الأمر، وأن يعود على الأمن أو الخوف؛ لأن العطف بـ "أو"، والضمير في "ردوه" للأمر فقط. والاستنباط: الاستخراج، وكذا الإنباط، قال:

نعم صادقاً والفاعلُ الذي إذا قال قولاً أنبت الماء في الثرى.

ويقال: نبت الماء ينبت بفتح الباء وضمها، والنبت: الماء الذي يخرج من البئر أول حفرها. والنبت أيضا: جيل من الناس سموا بذلك؛ لأنهم يستخرجون المياه والنبات. ويقال في الرجل الذي يكون بعيد العز والمنعة: ما يجد عدوه له نبطا. ولعل تضمين الفعل يكشف عن غرضه، فتضمين (أذاع) معنى (باح أو تحدث) والمتعدى بالباء<sup>٨٦</sup> ينسجم مع السياق وإن كان يوحشنا بوجهه ولا تروقنا طلعتة لما يحمل في حالتي (الأمن أو الخوف) من خطرٍ على صفوف المجاهدين، فكيف بنا

مع إذاعة كل نبأ وإشاعته ونشره على الملأ، إنه سيحمل إذاً وزر ما أحدث من تصدع في الصف، وخلخلة في المعسكر، بل ما يحدثه من أثر مدمر في نفوس المجاهدين خاصة والمسلمين عامة. فالتضمين جمع المعنيين: صرح بأخطرها - الإذاعة - ليقطع الطريق على كل منافق أو معطل، أو متشكك ألا يتجرأ على إعلان خبر أو نشره، ووارى في جعبته أقلهما خطراً وهو البث والبوح بأي خبر يلهج به ضعيف أو واهي العزيمة. بعض من المهاجرين ضعفت نفوسهم عن تكاليف القتال، فلا نستبعد أن نرى فيهم صفة الإذاعة - بأمر من الأمن أو الخوف - لأن هذه تدل على عدم الدربة على النظام ولا تدل على النفاق. فعلى الناظر في كتاب الله أن يحس بالمشقة في إنعام النظر في هذه الحروف لمعرفة ما استودعه الله في أفعالها المتعدية بما لأنها أدل على لطف المسلك، وأشهد للغرض، وأوفى بشرح العلة .

وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>٨٧</sup>

إن الفعل (أصلح) تضمن معنى (بارك) لأنه يتعدى باللام وبني لدلالة تضمنه معنى الدعاء. ذكر أبو حيان<sup>٨٨</sup> والزمخشري<sup>٨٩</sup> والعكبري<sup>٩٠</sup>: سأل أن يجعل ذريته موقعا للصلاح ومظنة له، كأنه قال: هب لي الصلاح في ذريتي فأوقعه فيهم، أو ضمن (أصلح) معنى (الطف) بي في ذريتي لأن أصلح يتعدى بنفسه كقوله: (وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ)<sup>٩١</sup> ولذلك احتيج قوله: (في ذُرِّيَّتِي) التأويل. وقال الألويسي<sup>٩٢</sup>: أصلح: نزل منزلة اللازم ثم عدي ب (في) ليفيد ما أشرنا إليه من سريان الصلاح فيهم وكوْنهم كالظرف له لتمكنه فيهم وإلا فكان الظاهر: وأصلح لي ذريتي، وقيل: ب (في) لتضمنه معنى (الطف) أي الطف بي في ذريتي والأول أحسن. قوله: وأصلح لي في ذريتي أصلح يتعدى بنفسه لقوله: وأصلحنا له زوجه وإنما تعدى ب (في) لتضمنه معنى الطف بي في ذريتي ، أو لأنه جعل الذرية ظرفا للصلاح كقوله:

... .. يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي<sup>٩٣</sup>

أقول: لقد ضمن الزمخشري وغيره كما ذكرت فعل (أصلح) معنى (أطف أو هب) ولطف يتعدى بالباء لا باللام قَالَ تَعَالَى: (اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ)<sup>٩٤</sup>. ولعل السياق يعدل بنا عن (أطف) إلى (بارك). والمتعدي باللام وبني. لدلالة تضمنه على الغرض من الدعاء. فإذا دعا بنزول البركة، وحلّت على الذرية فهذا ثمرة الإصلاح وغايته، إذ كيف يبارك الله في ذرية غير صالحة، وكيف تكون موطنًا للصلاح إن خلت من البركة؟! ف جاء اللفظ كالتنبيه على الأخذ

بالأسباب لتطلب، ويُجهد في تحصيلها. فإذا دعا بالبركة فقد دعا بتوفر أسبابها، وأعلها وأجلها الصلاح. إن أمل المؤمن وقد ودّع شطرا من عمره، وهو على أبواب شطر آخر، لا يدري منتهاه أن يبقى له عمل صالح من بعده، ويتحقق له ذلك لو بقي موصولا في ذريته، ولا أروح لقلبه من أن يرى في عقبه صالحا يدعو له بالبركة ويستكثر منها ويستزيد، وهي آثر عنده من كنوز الدنيا وزينتها.

لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (٨) دُخُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ<sup>٩٥</sup>

إن الفعل (يقذفون) تضمن معنى (يصغون)

قال الزرركشي<sup>٩٦</sup> : يصغون . وذكر السيوطي والعاملي : وعدي السماع بإلى لتضمنه معنى الاصغاء . وقال الزمخشري<sup>٩٧</sup> : فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت إليه يتحدث وسمعت حديثه، قلت : المتعدى بنفسه يفيد الادراك، والمتعدى بإلى يفيد الاصغاء مع الادراك، وقال وقال أبو حيان<sup>٩٨</sup> : والمتعدى بإلى ضمن : لا ينتهون بالسمع إلى الملاء . وقال أبو السعود<sup>٩٩</sup> : لا يتطلبون السماع والاصغاء إليه . وقال البروسوي<sup>١٠٠</sup> : التسمع وتعديته بإلى لتضمنه معنى الإصغاء، وقال الرازي<sup>١٠١</sup> : أصل يسمعون : يتسمعون ، تقول العرب تسمعت إلى فلان، فلانا، ولا يقولون سمعت إلى فلان . قوله : لا يسمعون : قرأ الأخوان وحفص بتشديد السين والميم . والأصل : يتسمعون فأدغم . والباقون بالتخفيف فيهما . واختار أبو عبيد الأولى وقال : " لو كان مخففا لم يتعد ب " إلى " . وأجيب عنه : بأن معنى الكلام : لا يصغون إلى الملاء . وقال مكّي : " لأنه جرى مجرى مطاوعه وهو يتسمعون ، فكما كان تسمع يتعدى ب " إلى " تعدى سمع ب " إلى " وفعلت وافتعلت في التعدى سواء، فتسمع مطاوع سمع، واستمع أيضا مطاوع سمع فتعدى سمع تعدى مطاوعه " وهذه الجملة منقطعة عما قبلها ، ولا يجوز فيها أن تكون صفة لشيطان على المعنى ؛ إذ يصير التقدير : من كل شيطان مارد غير سامع أو مستمع . وهو فاسد . ولا يجوز أيضا أن تكون جوابا لسؤال سائل : لم تحفظ من الشياطين ؟ إذ يفسد معنى ذلك . وقال بعضهم : أصل الكلام : لئلا يسمعوا ، فحذفت اللام ، وأن ، فارتفع الفعل . وفيه تعسف . وقد وهم أبو البقاء فجوز أن تكون صفة ، وأن تكون حالا ، وأن تكون مستأنفة ، فالأولان ظاهرا الفساد ، والثالث إن عني به الاستئناف البياني فهو فاسد أيضا ، وإن أراد الانقطاع على ما قدمته فهو صحيح<sup>١٠٢</sup> . لم ينف ربنا السمع عنهم بإزالته (جربت البعير : أزلت جربه) (يسمعون

: يزيل سمعهم) بل أثبت عجزهم عنه رغم محاولتهم له (إلا من خطف) وذلك بقوله (وَحَفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ) ، تقدفهم الشهب لدى كل محاولة يائسة في استراق السمع ليظفروا بأثارة من خير . كما سلب فعل السمع من الدلالة على زمن مخصوص ليكون مبهما ومعلقا على أى وقت تجرى فيه محاولة التسمع

لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٠٣

إن الفعل (يؤلون) ضمن في القسم معنى (البعد والاعتزال).

قال الزركشي<sup>١٠٤</sup> : أى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف . وذهب أبو حيان<sup>١٠٥</sup> إلى أن حذف مضاف أى على ترك وطء نسائهم أو في ترك وطء نسائهم. وقيل : (من) زائدة والتقدير يؤلون أن يعتزلوا نساءهم، وقيل : يتعلق بمحذوف . وقال الراغب : الإيلاء : الحلف الذى يتقضى النقيصة فى الأمر الذى يلحف فيه وصار فى الشرع : الحلف المانع من جماع الزوجة. قوله تعالى: للذين يؤلون من نسائهم تربص : هذه جملة من مبتدأ وخبر، وعلى رأى الأخفش من باب الفعل والفاعل لأنه لا يشترط الاعتماد. و "من نسائهم" فى هذا الجار ثمانية أوجه، أحدها: أن يتعلق ب يؤلون، قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عدي بمن وهو معدى ب "على" ؟ قلت: قد ضمن فى القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين". أقول : الإيلاء لازم لا يتعدى، وإنما تعدى هنا ب (من) لتضمنه معنى الامتناع بالحلف وامتنع يتعدى بمن . ولو سألت لم جاء التعبير بلفظ الإيلاء بدل الامتناع؟ لآ جبت : لوجود معنى الحلف المانع من المعاشرة الزوجية. فإن كان علاجًا موقوتًا للزوجة المتكبرة على زوجها لإذلاله فقد جاء التحديد بأربعة أشهر لمواجهة هذه المشكلات فى الحياة الزوجية بألا يزيد على الأربعة وإلا صار إيذاء للزوجة وإضرار بها فى الهجران، وتمزيقاً لأوصال العشرة الزوجية فى تحطيم الأسرة، لقد رفع الله هذه الرابطة إلى مستوى العبادة وأراد لها الاستقرار . الزواج فى الإسلام عبادة فى المباشرة والإنسان، فى الطلاق والانفصال، فى العدة والرجعة، والمتعة، فى الإمساك بمعروف والتسريح بإحسان، فى الرضاع والفصال، فى الإيلاء والهجران .

### ومن نتائج البحث:

١ - تعدد فوائد التضمنين فى الدرس العربى، وتمثلت فى الدعوة إلى الأئس بالعربية ومعرفة أسرارها ودقائقها، وتفسير المعاني، والتوسع فيها، وإضفاء قوة للمعنى المراد، إضافة إلى توضيح

المعاني للعصمة من الوقوع في الأخطاء، والبلاغة الأسلوبية التي يفيدها التضمين، عن طريق التوسع في الإيجاز الذي يلحقه باللفظ، والاختصار في الأساليب لدلالة بلاغية.

٢- دور التضمين في تفسير العديد من الظواهر النحوية في القرآن الكريم، وأهميته في توجيه المعنى القرآني، عبر تطويع اللغة العربية، وجعلها تماشي مع كلام الله المعجز الفصيح.

٣- ورود العديد من الأبيات الشعرية، التي كان للتضمين دور بارز في فهمها، وبيان مقاصدها، والتأكيد على مدى اهتمام الشعراء بالتضمين بشكل عام، وبالتضمين في الحروف بشكل خاص، فبرزت مسألة التناوب بين حروف الجر في عدد من أبيات قصائدهم..

٤- الأفعال اللازمة والمتعدية بأنواعها قد تحتاج إلى معانٍ مكملة للمعنى الأصلي تقوم بأسماء أخرى ليست من باب المفعول به، يريد المتكلم أن يخبر بها لتكميل الحدث الأصلي للجملة، كابتداء الحدث وانتهائه، وظرفيته واستعلائه، وملكه واختصاصه، ولصوقه ومجاورته، وغيرها من المعاني الطارئة، وهذه المعاني لا تصل إليها الأفعال بنوعها لازماً ومتعدياً إلا بنوع خاص من الحروف التي اصطلح النحاة على تسميتها بحروف الجر.

٥- إن العلاقة المعنوية بين الجار والمجرور وعامله هي التي اصطلح النحاة على تسميتها بالعلق، وهذا التعلق هو سر العلاقة بين العامل وحرف الجر، فبين الجانبين تأثير متبادل، فحرف الجر يفيد العامل في إيضاح معناه وتكملته من خلال تقييده له، إذ إن حرف الجر يحدد مكانه أو سببه أو ابتداءه أو انتهاءه، والعامل يفيد حرف الجر في بيان دلالته أيضاً، إذ إنه يربطه بما يحمله من معنى للحدث.

٦- إن التوسع في استعمال حرف الجر الواحد لمعان كثيرة، يذهب بخصوصية الدلالة التي هي الأساس الذي بنيت عليه اللغات، فكما قيل: الاشتراك خلاف الأصل، والأصل في كل مفردات اللغة، ومنها الحروف، أن يكون لكلٍ منها معنى خاص تنفرد به عن غيره.

٧- إن الأصل ألا تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة، لأن القول بالنيابة مطلقاً يودي بخصوصية الدلالة، ويفقد الأسلوب الفني تميزه عن الأسلوب الدارج في اختيار مفرداته، وأن التكلف في رد الشواهد وتأويلها يؤدي إلى التعسف في التأويل والتخريج، ويفقد اللغة سعتها التعبيرية في استعمال مفرداتها التي تتقارب وتتلاصق معانيها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

## الهوامش:

- ١ سيويه، الكتاب: ١ / ١٨.
- ٢ المبرد، المقتضب: ٤ / ١٤٨.
- ٣ ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٠٢.
- ٤ العضدي، الإيضاح: ١ / ٦٩.
- ٥ ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة: ٢٢٣.
- ٦ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٨٦.
- ٧ ابن برهان، شرح اللمع: ١ / ١٠٦.
- ٨ ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٦٢.
- ٩ الأشبيلي، البسيط في شرح الجمل: ١ / ٤١١.
- ١٠ الحريري، شرح ملححة الإعراب: ١٥٩.
- ١١ ابن الخشاب، المترجل: ١٥١.
- ١٢ ابن الحاجب، شرح الوافية في نظم الكافية: ٣٦٠.
- ١٣ ابن عصفور، المقرّب: ١ / ١١٤.
- ١٤ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٨٣.
- ١٥ ابن مالك، شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١ / ٤٣٣.
- ١٦ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٨٢. و ينظر شرح ابن عقيل على الألفية: ١ / ٥٣٤.
- ١٧ سيويه، الكتاب: ١ / ٢٤. و ينظر المقتضب: ٣ / ٩١.
- ١٨ المبرد، المقتضب: ٢ / ١٠٤، ٣ / ١٨٧ - ١٨٨.

- ١٩ الفراء، معاني القرآن: ١ | ١٦، ١٧، ٢١، ٤٠، وابن خالويه الحجة في القراءات السبع: ص ١٥٩، ٢٤٠.
- ٢٠ ابن السراج، الموجز في النحو: ٣٤ - ٣٥، ١٣٠.
- ٢١ ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٠٢.
- ٢٢ تسهيل الفوائد: ٨٣ و ينظر شرح للمحة البدرية: ٢ | ٥٠ و شرح ابن عقيل على الألفية: ١ | ٥٣٤.
- ٢٣ ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٠٢.
- ٢٤ العضدي، الإيضاح: ١ / ٦٩.
- ٢٥ الشلوين، شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢ / ٦٩٧.
- ٢٦ ابن الخشاب، المرتجل: ١٥١.
- ٢٧ الزمخشري، شرح الأنموذج في النحو: ١٤٥.
- ٢٨ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١ / ٥٣٣.
- ٢٩ الشلوين، التوطئة: ١٩٣.
- ٣٠ ابن برهان العكبري، شرح اللمع: ١ / ١٠٦.
- ٣١ ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٦٢.
- ٣٢ الأشيبلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١ / ٤١١.
- ٣٣ ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية: ٣٦٠.
- ٣٤ الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي في النحو: ٢ / ٢٧٤.
- ٣٥ ابن عصفور، المقرَّب: ١ / ١١٤.
- ٣٦ ابن مالك، تسهيل الفوائد: ٨٣.

- ٣٧ سورة البقرة: الآية ١٣٠.
- ٣٨ العز بن عبد السلام، الإشارة: ٥٦.
- ٣٩ الزمخشري، الكشاف: ١ / ٣١٢.
- ٤٠ أبو حيان، البحر: ١ / ٣٩٤.
- ٤١ الآلوسي، روح المعاني: ١ / ٣٨٦.
- ٤٢ ابن حبان، الصحيح: ١٢ / ٢٨١.
- ٤٣ الحاكم، المستدرک: ٤ / ٢٠٢.
- ٤٤ سورة البقرة: الآية ٢٣٥.
- ٤٥ سورة محمد: الآية ٢١.
- ٤٦ الزمخشري، الكشاف: ١ / ٣٧٣.
- ٤٧ عزم الأمر ليس كعزم عليه، وإنما يعزم ولا يعزم. فالعزم للإنسان. وفي لغة العرب من الحكمة والدقة ما تشهد لها العقول وتتقاد له دواعي النظر.
- ٤٨ أبو حيان، البحر: ٢ / ٢٣٠.
- ٤٩ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٣ / ١٩٢.
- ٥٠ البروسوي، روح البيان: ١ / ٢ / ١٥٢.
- ٥١ سورة الأعراف: الآية ١٦ - ١٧.
- ٥٢ أبو حيان، البحر: ٤ / ٢٧٥.
- ٥٣ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٧ / ١٧٥.
- ٥٤ الزركشي، البرهان: ٣ / ٣٤٠.
- ٥٥ الشوكاني، الفتح القدير: ٢ / ١٩٢.

- ٥٦ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٢ / ٣ / ٢١٩.
- ٥٧ سورة الكهف: الآية ٢٨.
- ٥٨ الزمخشري، الكشاف: ٤٨١ / ٢.
- ٥٩ أبو حيان، البحر: ٦ / ١١٩.
- ٦٠ الزركشي، البرهان: ٣ / ٣٤٠.
- ٦١ سورة النساء: الآية ٢.
- ٦٢ ابن كثير، التفسير: ٣ / ٨٠.
- ٦٣ الألوسي، روح المعاني: ٢ / ١٥ / ٢٦٣.
- ٦٤ السهيلي، نتائج الفكر في النحو: ١٤٥.
- ٦٥ السمين، الدر المصون: ص ٤٧٤.
- ٦٦ سورة النور: الآية ٦٣.
- ٦٧ طبها صخاءً أو خلأً فخالفت إليه السباع في كناس ومرقد (أي إلى ولد المسبوعة).
- ٦٨ أبو حيان، البحر: ٦ / ٤٧٧.
- ٦٩ الزركشي، البرهان: ٣ / ٣٤٢.
- ٧٠ العكبري، إعراب القرآن: ٢ / ٤٨.
- ٧١ الزمخشري، الكشاف: ٣ / ٧٩.
- ٧٢ الألوسي، روح المعاني: ٢٧٧.
- ٧٣ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١٢ / ٢٤٣.
- ٧٤ الألوسي، روح المعاني: ٩ / ١٨ / ٢٦٦.

- ٧٥ الجمل، الفتوحات الإلهية: ٣ / ٢٤٣.
- ٧٦ السمين، الدر المصون: ص ٤٤٩ - ٤٥٠.
- ٧٧ قال ربيعة بن مقروم: تجانف عن شرائع بطن قو وحاد بها عن السبق الكراع. المفضليات ٢٥/٣٩.
- ٧٨ سورة النساء: الآية ٨٣.
- ٧٩ الزمخشري، الكشاف: ١ / ٥٤٨.
- ٨٠ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٢٩١.
- ٨١ الجمل، الفتوحات الإلهية: ١ / ٤٠٤.
- ٨٢ العكبري، إعراب القرآن: ١ / ١٠٥.
- ٨٣ الآلوسي، روح المعاني: ٣ / ٥ / ٩٤.
- ٨٤ النسفي، مجمع النفايس: ٢ / ١٢٤.
- ٨٥ الجمل، الفتوحات الإلهية: ١ / ٤٠٥.
- ٨٦ قال تعالى ( وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ) الضحى: ١١ وفي معجم الأفعال: باح بالسر بوحاً وبؤوحة وبؤوحا: أظهره. ويبيح به: انشره سراً، وفي الحديث: (الفقر أمانة فمن كتمه كان عادة ومن باح به فقد قلد إخوانه المسلمين الفردوس بمأثور الخطاب). للدلمي ٣ / ١٥٥
- ٨٧ سورة الأحقاف: الآية ١٥.
- ٨٨ أبو حيان، البحر: ٨ / ٦١.
- ٨٩ الزمخشري، الكشاف: ٤ / ٣٠٢.
- ٩٠ العكبري، إعراب القرآن: ٢ / ١٢٣.
- ٩١ سورة الأنبياء: الآية ٩١.
- ٩٢ الآلوسي، روح المعاني: ٣١ / ٢٦ / ١٩.

- ٩٣ السمين، الدر المصون: ٩ / ٦٦٩.
- ٩٤ سورة الشورى: الآية ١٩.
- ٩٥ سورة الصافات: الآيتان ٨ - ٩.
- ٩٦ الزركشي، البرهان: ٤ / ٣٤١.
- ٩٧ الزمخشري، الكشاف: ٣ / ٣٣٦.
- ٩٨ أبو حيان، البحر: ٧ / ٣٥١.
- ٩٩ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٧ / ١٨٥.
- ١٠٠ البروسوي، روح البيان: ٧ / ٤٤٨.
- ١٠١ الرازي، التفسير الكبير: ٩ / ٣٢٠.
- ١٠٢ السمين، الدر المصون: ٩ / ٢٩٢ - ٢٩٣.
- ١٠٣ سورة البقرة: الآية ٢٢٦.
- ١٠٤ الزركشي، البرهان: ٣ / ٣٤١.
- ١٠٥ أبو حيان، البحر: ٢ / ١٨١.

## المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم تفسير أبي السعود لأبي السعود، دار الفكر.
- ٣- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام ط دار الحديث بالقاهرة.
- ٤- الأصول في النحو. ابن السراج: أبو بكر، محمد بن السري، (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٩٦ م.
- ٥- الإيضاح في علل النحو. الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧ هـ) تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط ٦، ١٩٩٦ م.
- ٦- البحر المحيط أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت: ٧٤٥ هـ)، عناية: زهير جعيد، بيروت دار الفكر، ١٩٩٢ م
- ٧- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العربية، صيدا- بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- ٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع: أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (ت: ٦٨٨ هـ) تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٦ م .
- ٩- التبيان في إعراب، القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري تحقيق: سعد كريم الفقي.
- ١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م.
- ١١- تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ط دار التراث بالقاهرة.
- ١٢- التفسير الكبير مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، طهران - إيران -، ط ٢، د. ت.
- ١٣- تفسير النَّسْفِي، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٨ م.

- ١٤- التوطئة، الشلوبي أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي، (ت: ٦٤٥هـ) تحقيق: يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ط ٢، ١٩٨٠م
- ١٥- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تصحيح أحمد عبد العيم البردوني، طبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥٢ م.
- ١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان محمد بن علي، (ت: ١٢٠٦هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ١٨- روح البيان في تفسير القرآن - المطبعة العثمانية. المؤلف. إسماعيل حقي البروسوي. الناشر. المطبعة العثمانية. سنة النشر. ١٣٣٠هـ.
- ١٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، لمحمد الألوسي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٢٠- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢١- شرح الأمودج في النحو، عبد الغني الأردبيلي، تحقيق حسن عبد الجليل.
- ٢٢- شرح الكافية الشافية. ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت.).
- ٢٣- شرح للمع. ابن برهان العكبري: ابو القاسم عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق د. فائز، ط ١، دار المأمون للتراث ١٩٨٢م.
- ٢٤- شرح المفصل. ابن يعيش: موفق الدين، يعيش، (ت: ٦٤٣ هـ)، بيروت، عالم الكتب (غ. ت.).
- ٢٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين. تحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي ثلاثة مجلدات مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.
- ٢٦- شرح الوافية نظم الكافية. ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة و تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ١٩٨٠م.

- ٢٧- شرح ملححة الإعراب. الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، إربد دار الأمل، ط ١، ١٩٩١م.
- ٢٨- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي أبو عبدالله، محمد بن عيسى، (ت: ٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط ١، ١٩٨٦م.
- ٢٩- الصاحبي في فقه اللغة و سنن العربية في كلامها. ابن فارس: ابو الحسن احمد (ت ٣٩٥ هـ) حققه و قدم له مصطفى الشومى، مؤسسة بدران للطباعة و النشر بيروت ١٩٦٤ م.
- ٣٠- صحيح ابن حبان (ت: شاكر) ج ١ دار المعارف سنة النشر: ١٣٧٢ - ١٩٥٢.
- ٣١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، طبع دار المعرفة - بيروت.
- ٣٢- الفتوحات الإلهية، بتوضيح تفسير الجلالين: سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجميل. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- ٣٣- الفوائد الضيائية على متن الكافية، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ) الشارح: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين «المتوفى: ٨٩٨ هـ» المحقق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ معدد الأجزاء: ٢.
- ٣٤- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دارا الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٣٥- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد مرسي عامر، القاهرة، دار المصحف، ط ٢، ١٩٧٧م.
- ٣٦- المرتجل شرح جمل عبد القاهر. ابن الحشّاب: عبد الله بن احمد تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة بدمشق ١٩٧٢ م.

- ٣٧- المستدرك علي الصحيحين للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ وفي ذيله  
تلخيص المستدرك للإمام شمس الدين الذهبي ت ٨٤٨ هـ .
- ٣٨- معاني القرآن. الفراء: أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي  
النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨ م
- ٣٩- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف  
بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عظمة. الناشر: عالم الكتب.
- ٤٠- المقرب، ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق:  
عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١،  
١٩٩٨ م.
- ٤١- الموجز في النحو. ابن السراج: أبو بكر، محمد بن السري، (ت: ٣١٦هـ)، حققه و  
قدم له مصطفى الشومبي وبين سالم دامرجي، مؤسسة بدران بيروت.
- ٤٢- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق عادل  
أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ.